

تصحيح مفهوم نحوي

نون الوقاية

* منذ أكثر من خمسين عاماً شرعتُ في دراسة موضوع في النحو العربي لنيل درجة الماجستير في العلوم اللغوية من قسم اللغة العربية واللغات الشرقية بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، وأقترح عليّ أستاذي العالم الجليل الدكتور حسن ظاظا أن أدرس موضوع ” الضمائر في اللغة العربية “ ، وسافر في إعارة إلى المغرب ، وتقدمتُ إلى مجلس القسم بطلب تسجيل الموضوع ، فكان بإشراف أستاذي العالم الإنسان الدكتور حسن عون ، وتكونت لجنة المناقشة برياسته وعضوية الأستاذين العالمين الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور حسن ظاظا وكان قد عاد من المغرب .

* ونوقشت الرسالة في يوليو ١٩٧١ ، ونالت تقدير ” ممتاز “ ، وأثنى عليها أعضاء اللجنة لأعتماد الدرس على مصادر عربية أصيلة أهمها : كتاب سيوييه وهمع الهوامع للسيوطي في الطبعة القديمة لكلِّ ، وكان الرجوع إليهما في تلك الحقبة من الأمور النادرة ، وللمقارنة بين صيغ الضمائر في العربية ونظائرها في اللغات السامية ، وكان ذلك توجّهاً جديداً في البحث اللغوي في القسم .

* وحظيت الرسالة بأهتمام باحثين في كليات خارج الإسكندرية ، حتى إن بعضهم سطا على معظمها لولا أن نبه الدكتور حسن عون المسؤولين إلى فداحة الأمر .

* وكان من بين فصول الرسالة فصل عن ” ضمائر النصب المتصلة “ ، وتناولتُ فيه ضمير المتكلم ، وهو في التقعيد النحوي المعروف يشارك ضمير الجر المتصل في الصيغة ؛ فهما جميعاً : ياء ، ويتميز ضمير النصب بأنه يسبقه نون أطلق عليها النحويون اسم ” نون الوقاية “ ، وقالوا : إن وظيفتها أن تنقي من الكسر آخر الفعل الذي هو ناصب الضمير .

* وكان أهم ما أنتهيتُ إليه في بحث هذه المسألة أن ضمير النصب المتصل للمتكلم هو "ني" بأجمعه ، وأنه عنصر واحد ، وأن ضمير الجر هو الياء . وقد استندتُ لأصل إلى هذه النتيجة إلى أمرين هما : ما قاله سيبويه ، وأن في اللغات السامية صورتين لضمير المتكلم المتصل : الياء في حالة الجر ، و "ني" في حالة النصب أي عند الاتصال بفعل متعدِّ أو ما يمثله .

* ولم تنقطع صلتني بنون الوقاية بالانتهاء من مناقشة الرسالة وطباعتها بدار المعارف بالإسكندرية في عام ١٩٨٠ ، فكنت متابعاً لكتب النحو التي أتيح لي العودة إليها بقراءة أكثر تفحصاً ، وإلى البحوث والمقالات التي تنشرها الدوريات في البلاد العربية ؛ فكان أن تبينتُ قولاً لابن مالك يفسر فيه المراد بالوقاية لم أجده في مؤلفاته ، لكن السيوطي أسنده إليه في : "همع الهوامع" ١ : ٦٤ ، ط . ١ ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٢٧ هـ ، وهذه صورته :

به وقال ابن مالك بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرمني ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربني إذ الضرب اسم للفعل وقد لحق الكسر للفعل في نحو أكرمي ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون إذا جرحت عن أوعو ، أو ودأ وقط أو محل والثلاثة بمعنى ، حسب ورود كذلك في الهمع : ١ : ٢٢٣ ، ط . ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، بتحقيق عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، سنة ١٩٩٢ م . * وهذه صورة ما في ذلك الموضع :

٢٢٣

المضمر

وقال ابن مالك : بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل : أكرمني ، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه (١) ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو : ضربني إذ الضرب اسم للفعل . وقد لحق الكسر للفعل في نحو : أكرمي ، ولم يبال به ، انتهى .

* وورد ذلك أيضاً في طبعة أخرى لهمع الهوامع ، ١ : ٢١٤ ط . ١ ، سنة ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بتحقيق أحمد شمس الدين ، وهذه صورة ما في ذلك الموضع :

همع الهوامع ١ : ٢١٤ بتحقيق أحمد شمس الدين

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجزء، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربي .
وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به .

وقال ابن مالك: بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضربي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أكرمي، ولم يبال به، انتهى. وكذا

لكن قول ابن مالك إن النون "تقي من التباس الفعل بالاسم في نحو: ضربي إذ الضرب اسم للفعل" ؛ هذه العبارة فيها غموض ، وشيء من الغلط وقع فيه ناسخ الكتاب ، ولم يتنبه إليه المحققون ، ولا أخلي ابن مالك من تمثيله الذي أحدث هذا الغلط ؛ فإني أرى أن في العبارة تحريفاً :

نحو : ضربي إذ الضرب اسم للفعل

وصوابها هكذا : نحو : ضربي إذ الضرب اسم للعسل

* كان تمثيل ابن مالك بالفعل : " ضَرَبَ " والاسم الذي يوافق صيغته : " الضرب " أي : العسل سبباً للتحريف وسوء فهم العبارة وتدخُّل الناسخ والمحققين من بعده ، فقُرئت " الضرب " على أنها : " الضرب " ، وفُهم هذا على أنه مصدر ضَرَبَ ؛ فقُرئ : " اسم للعسل " : " اسم للفعل " ، وليس كذلك ، وكنتُ أشرتُ إلى ذلك في الرسالة لكن بغير تفصيل .

* وقد كان في إمكان ابن مالك أن يستخدم : " وُلِدَني " و " وُلِدَني " ، أو " حَمَلَني " و " حَمَلَني " ، أو " عَصَانِي " و " عَصَانِي " ؛ حيث العنصر الأول فعل ، والآخر اسم ، فالتمثيل بشيء من ذلك لم يكن ليحدث لبساً . لكن يبدو أن التحويين كانوا يؤثرون الفعل ضَرَبَ بحجة خاصة في أمثلتهم !!

* كما أطلعتُ في مجلة " اللسان العربي " التي تصدر في المغرب على مقال هو لمحة يسيرة حول نون الوقاية كتبه الدكتور أحمد كشك من دار العلوم بالقاهرة فوجدته يناصر الرأي الذي عرضته آنفاً ، ولا يبعد أن يكون علم به .
* وهذه صورة لعنوان المقال في ص ١٠٢ من مجلة " اللسان العربي " في الجزء الأول من المجلد الثامن عشر ، الصادر في عام ١٩٨١ م :

نون الوقاية

بين كونها حرفاً مفرداً أو جزءاً من ضمير

للدكتور أحمد كشك
جامعة القاهرة

* وفي هذا المقال جدل منطقيّ حول ما يمكن أن يُنسب إلى نون الوقاية من وظيفة صوتية أو وظيفة نحوية فبين أنها ليس لها شيء من تينك الوظيفتين .
وفي ختام المقال تبني ما انتهيتُ إليه **قبل أعوام** وأستند إلى ما أستندتُ إليه !!
وهذه صورة ختام المقال في ص ١٠٣ .

لعل في كل هذه الاحتمالات وما يؤكد لها من حديث سيبويه وما هو وارد في اللغة العبرية ما يؤكد قولنا بأن «نى» ضمير للمتكم حالة الاتصال يشترك مع قرينه الآخر وهو «الياء» حيث (نى) لصيق الانمعال والياء لصيق الاسماء ، ومن ثم فان وسم النون بأنها حرف مفرد للوقاية أمر يجانب في رأيي جادة الصواب .

* وفي الصفحات الآتية نصّ ما كتبه عن نون الوقاية منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً ، مع ضبط ما أحتاج إلى الضبط ، وتصويب الأخطاء المطبعية وتخريج الشواهد الشعرية ، وقد حافظتُ على محتوى كل صفحة كما هو في الكتاب المطبوع ، وعلى وضع الصفحات بترقيمها من ص ٧٠ إلى ص ٨٠ ، فكأن هذه الصفحات غدت بحثاً مجدداً بما ذكرتُ آنفاً وبما زدتُ لاحقاً .

وهذه صورة الغلاف الداخلي للكتاب

الضمائر

في اللغة العربية

الدكتور محمد عبد السميع
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

١٩٨٠



دار المعارف

” الضمائر في اللغة العربية “
للدكتور محمد عبد الله جبر

نُونُ الْوَقَايَةِ

٧٠

ضمير المتكلم المنصوب المتصل
(نون الوقاية)

* أَسْتَقَرَّ رأي النحويين على أن ضمائر النصب المتصلة جميعاً تُوافق ضمائر الجرّ المتصلة في اللفظ وتُشاركها في الصورة ، وكان تعليل ذلك عندهم تَوَاحِيهِمَا في الإتيان على معنى المفعول ، أي إنهما يأتیان فضلة في الكلام (١) .
* وقد أدّى بهم هذا الرأي إلى مُشْكَلٍ فريد ، فإذا كان ضمير النصب يُوافق ضمير الجرّ في الخطاب والغيبة بأنواعهما ، وفي جماعة المتكلمين ، فإن ذلك لا ينطبق على حالة المتكلم المفرد . وقد لحظ النحويون منذ عصر سيبويه هذا الأمر وسجّلوه ، وتناوله سيبويه فقال : ” أعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم : ” ني ” ، وعلامة إضمار المجرور المتكلم : الياء “ (٢) . وضرب الأمثلة لأستعمال كلّ نوع : ” تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب : ضربني ، وقتلني ، وإئني ، ولعّني ، وتقول إذا أضمرت نفسك وأنت مجرور : غلامي ، وعندي ، ومعني “ (٢) .

* ولقد كان سيبويه على الصواب التأمّ في ذلك ، فالظاهرة اللغوية في

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣ : ٨٩ ، ط. المنيرية .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١ : ٣٨٦ ، ط. بولاق .

أستعمال النصب تخالف ما في أستعمال الجرّ ، وقد أكتفى هو بتسجيل الظاهرتين .

* وأما النحويون من بعده فإنهم قد اتَّخذوا وجهة أخرى مع هذا الضمير وحده ؛ فلقد آثروا أن يكون مُكوِّناً من قِسْمَيْن : قسم رئيسيٍّ يحمل دلالة الإضمار ، وقسم آخر خال من هذه الدلالة ؛ فخصّوا الياء بأنها علامة الإضمار وجعلوا النون حرفاً زائداً يَبْقِي آخر الفعل من الكسر الذي تستلزمه الياء (١) ، وتبع ذلك إفرادُ فصل خاص بنون الوقاية وأستقصاء مواضع وجودها ، ولمواضع أختفائها حيث كانت مُتوقَّعة ، ثم الحكم بشذوذ صِيغ خاصة وردت فيها النون وأخرى لم تَرِد فيها .

* والذي أراه أن النحويين - إمعاناً منهم في طَرْد قواعدهم العامة - قد ساووا بين ضميري النصب والجرّ للمتكلم ، ولم يكن لذلك مبرّر ؛ فلقد سَوَّى سيبويه بين علامات الجرّ والنصب ، وأستثنى ضميري المتكلم ، قال : ” إضمار المجرور علامته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهنَّ ” إياً “ ، إلا أن تُضيف إلى نفسك ، نحو قولك : بي ، ولي ، وعندي “ (٢) .

* والحق أيضاً أن سيبويه - مع وضوح رأيه - قد أورد مسائل ومناقشات دارت بينه وبين أستاذه الخليل تضمّنت بذور الفكرة التي نبتت لدى النحويين من بعده ؛ فهو يقول : ” وسألته عن : الضاربي ، فقال : هذا أسم ويدخله الجرّ ، وإنما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني كراهية أن يدخله الكسر كما مُنع الجرّ “ (٣) .

(١) السيوطي ، همع الموامع ، ١ : ٦٤ ، ط. السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ .

(٢) سيبويه ١ : ٣٨٣ .

(٣) سيبويه ١ : ٣٨٦ .

* ونستطيع - مع قَدْر من التجرّد من فكرة نون الوقاية - أن نلِس تفريق الخليل بين ضميري النصب والجرّ؛ فإنه يرى أن الياء - علامة الجرّ - تلي الأسم بغير تخرّج لأنه يتعرّض لكسر آخره ، أما الفعل فيليه ضمير آخر لا يعرّضه لكسر آخره وهو: " ني " .

* وبلغ الأمر لدى النحويين التابعين في تقرير فكرتهم عن نون الوقاية أنهم قرّروا فيما يتعلّق بوجودها بعد أفعال معتلة الآخر ، أو متصلة بألف الأثني نحو : ضرباني - قرّروا آراءً فلسفية لا تدخل تحت المنهج الوصفي ؛ يقول الرضيّ : " ودخولها - يعني : النون - في نحو : أعطاني ويعطيني إمّا طرداً للباب ، أو لكون الكسر مقدّراً على الألف والياء لولا النون كما في : عصاي وقاضيّ " (١) . ويفسّر طرد الباب بأنه " إجراءً لباب الفعل مجرّياً واحداً ، وحملٌ للفرع على الأصل ؛ فالأصل هو الفعل الصحيح اللام ، الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ؛ حمل عليه معتل اللام وما اتّصلت به ضمائر الرفع " (٢) .

* ووضع السيوطي قاعدة فريدة في صياغتها بشأن هذه النون ؛ فقال إنها : " تلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بالفعل أو أسم الفعل أو الحرف " (٣) ، " وكذا يجب لحاق النون إذا جرّت - يعني الياء - بمن أو عن ، أو قد أو قط أو بجلّ ، والثلاثة بمعنى : حسب ، أو لدن " (٣) .

* وقال الرضيّ إنه يجوز إلحاق نون الوقاية بآن وأخواتها : أنّ وكانّ ولكنّ لمُشابهتها الفعل ، ويجوز حذفها ؛ لأن الإلحاق للمُشابهة لا بالأصالة ولا اجتماع الأمثال مع كثرة الاستعمال (٢) .

(١) الرضي ، شرح الكافية ، ٢ : ٢١ ، ط. شركة الصحافة ، إستانبول ، ١٣٠٥ هـ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية ، ٢ : ٢٢ .

(٣) السيوطي ، الهمع ١ : ٦٤ .

* وفيما يتعلق بحذفها حكم السيوطي بشذوذه في سبعة أفاظ هي : فِعْلُ التعجب ، وليسَ ، وليتَ ، وقدَ ، وقَطَ ، ومنَ ، وعنَ (١) .

* على أن ابن يعيش يحكم بشذوذ اتصال النون بقَدَ وقَطَ ، كما يحكم بشذوذ اتصالها بالأسم في قول الشاعر :

فهل فتى من بني ذبيان يحملني * وليس حاملي إلا ابن حمال (٢)
ويصفه بأنه من القليل الذي لا يلتفت إليه (٣) .

* وقد علل ابن يعيش اختيار النون دون غيرها لأداء مهمة الوقاية بأربعة أسباب (٤) :

- ١ . قربها من حروف المد واللين .
- ٢ . اشتراكها معها في حروف الزيادة .
- ٣ . كونها إعراباً في الأفعال الخمسة ، كما تكون حروف المد واللين إعراباً في الأسماء الستة ، وفي التثنية والجمع .
- ٤ . كونها علامة إضمار . وربما عنى ابن يعيش بذلك نون النسوة .

* إلى هذا الحد من الجدال العقلي والتعليل المنطقي أنساق النحويون في بحث الضمير المنصوب المتصل للمتكلم . وما كان أغناهم عن ذلك لو أتبعوا رأي سيبويه ! وهذا ابن خالويه يرى مثل رأيه : ” النون والياء اسم المتكلم في موضع نصب “ (٥) في إعراب قول الله تعالى : ” رَبِّي أَكْرَمَنِ ” ﴿١٥﴾ الفجر ، وقوله : ” يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ” ﴿٢٥﴾ الفجر (٦) .

(١) السيوطي ، الهمع ١ : ٦٤ .

(٢) البيت لأبي محمّل السعدي ، خزانة الأدب ، ٤ : ٢٦٥ ، نشرة هارون .

(٣) ابن يعيش ، ٧ : ١٤٣ . (٤) ابن يعيش ، ٣ : ١٢٣ .

(٥) ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة ، ص ٨٠ ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤١ م .

(٦) السابق ص ٨٤ .

* ولا أدري أكان لسيبويه دراية باللغات السامية أم لا ، ويستوي الأمران في أنه كان على صواب في رأيه حين جعل ذلك الضمير ” ني “ .
 * ويؤيد رأي سيبويه الرجوعُ إلى الضمائر في اللغة العبرية وأخواتها الساميات ، فالملاحظة التي تلفت النظر أن ضمير النصب المتصل للمتكلم يتخذ صورة واحدة - لم يُتَحَ مثلها لغيره - في العربية والحبشية والعبرية والآرامية والأشورية ؛ فهو فيها جميعاً : ني nī- (1) ، ويغلب في ظني أن تكون صورة مختصرة من صيغة الضمير المنفصل : أني anī .

* ولقد كان بعض النحويين حرياً أن يصل إلى هذه النتيجة لو أنه تخلّص من فكرة صلاحية الضمائر المتصلة المجرورة لأن تكون منصوبة ؛ فأبن يعيش يكاد يفعل ذلك حين يقول : ” لما لَزِمَتِ النونُ الياءَ في جميع الأفعال الصحيحة صارت كأنها من جملة الضمير فلم تُفارقها لذلك “ (2) ، وأبن مالك في تعليقه لتسمية نون الوقاية يرى أنها سُمِّيت كذلك لا لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرّ بل لأنها تقي من ثلاثة أمور :

- ١ . التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة لو قيل : أكرمي .
- ٢ . التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة فيه .
- ٣ . التباس الفعل بالاسم في نحو : ضربني ؛ إذ الضرب : اسم للعسل .
 وقد لحق الكسر الفعل في نحو : أكرمي ، ولم يبال به (3) .

* فلقد فطن ابن مالك إلى قيمة وظيفية للنون حين أورد على النحويين كسر آخر الفعل المتصل بياء المخاطبة ، وأدرك أن النون فارقة بين ضمير المتكلم

(1) Carl Brockelman : Précis de Linguistique Sémitique, trad. par : Marçais & Cohen, Paris, 1910. p.118

(2) ابن يعيش ، ٣ : ١٢٣

(3) السيوطي ، الهمع ، ١ : ٦٤ ، الضرب بفتحيتين : العسل ، ولنذكر : ارتشاف الضرب .

- وضمير المخاطبة ، ولو أنه تقدّم خطوة أخرى لقرّر أنها جزء من ضمير المتكلم .
- * ومثل هذا الرأي نجده لدى الدكتور محمد سالم الجرح ؛ فهو يرفض دعوى أن النون جاءت لوقاية الفعل من الكسر ، ولكنه يفسّر وجودها بأنها حرف عماد قبل العنصر الجوهري في ضمير المتكلم (١) .
- * ولست أرتضي هذا التفسير ، وأرى أن النون جزء رئيسي من الضمير .
- * وإذ تقرّر ذلك أستطعنا أن نقدّم تفسيرات مقبولة للصيغ التي تتضمن ضمير النصب حيث يتوقّع ضمير الجرّ ، وعكس ذلك .
- * ولنبدأ بإنّ وأخواتها ؛ فهذه الأحرف الستة تنصب ما بعدها ، ولذلك تحتاج إلى أن يتصل بها ضمير النصب "ني" ، هذا هو الأصل المتوقّع ، لكن وردت أستعمالات فصيحة تتضمن ما يؤهم حلول ضمير الجرّ محلّ ضمير النصب ؛ فنجد : إني ، وأني ، وكأني ، ولكيني ، ولعليّ ، في مقابل : إني ، وأني ، وكأني ، ولكيني ، ولعليّ .
- * وقد أتمس النحويون تعليلاً لذلك ، ووقفوا في آرائهم توفيقاً طيباً ؛ إذ اعتمدوا على نوع من التفسير الصوتي المقبول والمتعارف على حدوثه في اللغات وهو التخفّف من بعض العناصر الصوتية المتماثلة المتتالية ، وكثرة الأستعمال كفيلة بإحداث هذا التخفّف .
- * ففيما يختصّ بالأحرف الأربعة : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ - وهي التي ينتهي كلّ منها بنون مُضعّفة - قرّر النحويون أن نون الوقاية تُحذف معها لأجتماع الأمثال . وأمّا لعلّ فقد حُذفت النون لأجتماع المتقاربات (٢) .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٢٢ ، سنة ١٩٦٧ م ، ص ٦٦ .

(٢) سيبويه ، ١ : ٣٨٦ ، ابن يعيش ، ٣ : ١٢٣ ، السيوطي ، الهمع ١ : ٦٤ .

* وأما " لَيْتَ " فلما لم يكن في آخرها نون ولا ما يُشبهه النون لزمَّتها النون ولم يُجْز حذفها إلا في ضرورة الشعر ، كقول زيد الخليل :

كُنْيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي * أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي (١)

* ونستطيع أن نعدّل تفسيرهم تعديلاً يسيراً ، ما دمنا قد رفضنا ما يُسمى نون الوقاية ، فنقول : إن الضمير " نِي " باقٍ على أصله وإن التخفيف حدث في نهاية الأحرف الأربعة الأولى ، وقد أشار إلى ذلك بعض النحويين عبر عنهم السيوطي بقوله : " آخرون " (٢) .

* وأما مع " لَعَلَّ " فالأمر أكثر تعقيداً وربما كان التخفيف أول الأمر في نهايتها ثم وقع إدغام اللام في " نِي " فلم تُنضح النون .

* وأما " لَيْتَ " فقد غلب في استعمالها أن تُتصل بضمير النصب " نِي " . ولا أعرف مثلاً لحلول ضمير الجرِّ محلّه سوى البيت المتقدم ، والنحويون يمنعون ذلك ولا يُجيزونه إلا في الضرورة الشعرية (٣) .

* وفيما يختصّ بأسم الفاعل فالغالب أن يليه ضمير الجرِّ بأعتبره مضافاً إليه ؛ سواءً في ذلك وجود أداة التعريف مع أسم الفاعل وعدمها ، ولكن سيبويه يرى أن الضمير منصوب في قولهم : " الضارِبِي " (٤) ، ويوافقه ابن يعيش مُستدلاً بأنه إذا حلَّ محلّه أسم ظاهر لم يكن إلا منصوباً ، نحو : الضاربُ زيداً (٥) .

(١) سيبويه ، ١ : ٣٨٦ ، ابن يعيش ، ٣ : ١٢٣ ، الخزانة ، نشرة هارون ٥ : ٣٧٥ .

(٢) الهمع ، ١ : ٦٤ ، وابن الشجري ، الأمالي ، ٣ : ٣ ، ط . حيدرآباد ، ١٣٤٩ هـ .

(٣) سيبويه ، ١ : ٣٨٦ ، والرضي ، ٢ : ٢٢ .

(٤) سيبويه ، ١ : ٣٨٦ .

(٥) ابن يعيش ، ٣ : ٨٩ .

* ويندرُ اتصال ضمير النصب بأسم الفاعل ، وذلك في أبيات قليلة ، منها
قول الشاعر :

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ * أَمْسَلْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ (١)

وقول الآخر :

وَلَيْسَ الْمُؤَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا * فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ آمِلًا (٢)

وقول الآخر :

فَهَلْ فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي * وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ (٣)

وقد قيل فيها إن اتصال ضمير النصب بأسم الفاعل يرجع إلى تشبيهه بالفعل (٤)
وإنه قليل من الشاذ الذي لا يلتفت إليه (٥) .

ولعلّ ملاحظتنا للهجة العامية في مصر تؤدّي بنا إلى إدراك العامة لمعنى
الفعلية المتضمّن في أسم الفاعل ، وإدراكهم كذلك نخلوه من هذا المعنى ؛
ففي هاتين الجملتين نلاحظ تغيير الضمير مع أسم الفاعل تبعاً لما أشرتُ إليه :

المدرّس معلّني حلّ المسألة ، معلّبي في البيت

ولكن العربية الفصحى خصت الفعل بأداء الدلالة الفعلية فأثرتّه بضمير
النصب ، وخصت أسم الفاعل بدلالة الأسمية فأضافته إلى ضمير الجرّ .

* ولأسماء الأفعال حال غير مستقرّة مع ضميري النصب والجرّ للمتكلم .
ولكن نستطيع تفسير ذلك بأن مراعاة معنى الفعلية فيها تستلزم ضمير النصب ،
ومراعاة معنى الأسمية تستلزم ضمير الجرّ ، وهذا يعفينا من الحكم بشذوذ استعمالات
متساوية القدر العدديّ ، تتمثل في ألفاظ عدّها النحويون ؛ نُجْمِلُهَا فيما يلي :

(١) البيت ليزيد بن مخرّم الحارثي في شرح شواهد المغني للسيوطي ، ٢ : ٧٧٠ .

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٣٨ ، التذييل والتكميل ٢ : ١٨٨ ، بغير نسبة .

(٣) البيت لأبي محمّل السعدي ، خزنة الأدب ، ٤ : ٢٦٥ ، نشرة هارون .

(٤) الهمع ، ١ : ٦٤ ، والرضي ، ٢ : ٢٢ . (٥) ابن يعيش ، ٧ : ١٣٤ .

- قَدْ ، وَقَطْ ، وَبَجَلْ ، وَرُوَيْدَ ، وَعَلَيْكَ بِمَعْنَى : أَلْزَمَ ، وَمَكَانَكَ بِمَعْنَى : أَثْبَتَ .
ويعفينا كذلك من التضارب في الآراء بين النحويين :
- فنحن نجد بدر الدين ابن صاحب الألفية يُجيز بكثرة : قَدِي وَقَطِي (١) .
وإبن يعيش يحكم بشذوذ : قَدْنِي وَقَطْنِي (٢) ، وفي موضع آخر يرى أن
المستعمل هو : قَدْنِي وَقَطْنِي (٣) .
- وسيبويه يقتصر قَدِي وَقَطِي على ضرورة الشعر ويمنعهما في الكلام (٤) .
والسيوطي يُوجب : بَجَلْنِي ويقول مع ذلك إن الأعراف فيها : بَجَلِي (١) .
والرضي يُجيز الصيغتين مع أسماء الأفعال بالأعتبارين اللذين أخذتُ بهما ؛
فهي تؤدِّي معاني الأفعال ولكنها ليست أفعالاً وينقل عن يونس : عَلَيَّكِنِي (٥) .
والفراء يذكر أن بعض بني سليم يقول في كلامه : كَمَا أَتَّيْتَنِي ، يريد :
أَتَّظَّرْنِي ، و : مَكَانَكِنِي ، يريد : فِي مَكَانِكَ (٦) .

* ومن حروف الجرّ والظروف نجد : مِنْ ، وَعَنْ ، وَلَدُنْ ، وقد وقع فيها
عند اتصالها بضمير المتكلم المجرور عكس ما حدث مع إِنَّ ؛ فقد ضُعِفَت
النون : مَنِي ، عَنِّي ، لَدُنِّي ؛ فَاشْتَبَهَ الضمير المجرور بالضمير المنصوب ، وربما
يكون تفسير ذلك في تحليل النظام المقطعي في العربية .
هذا هو الغالب ، وقد وردَ بِقَلَّةٍ : مَنِي ، وَعَنِّي فِي بَيْتٍ لَا أَعْلَمُ غَيْرَهُ هُوَ :

(١) الهمع ، ١ : ٦٤ .

(٢) ابن يعيش ، ٣ : ١٣٤ .

(٣) ابن يعيش ، ٣ : ١٢٤ .

(٤) سيبويه ، ١ : ٣٨٦ ، والرضي ، ٢ : ٢٣ .

(٥) الرضي ، ٢ : ٢٣ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ، ١ : ٣٢٣ ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ م .

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي (١)
وأجاز الجزولي ذلك .

كما أجاز ابن عصفور "لُدُنِي" حملاً لها على "لُد" المحذوفة النون (٢) .
وإبن هشام (٣) يُنكر أن يكون العرب قد استعملوا: "مِنِي" و"عَنِّي" .
وسيبويه والزجاج لا يُجيزان "لُدُنِي" إلا للضرورة ، وغيرهما لا يجعله من
باب الضرورة لثبوته في القراءات السبع ، ومن هؤلاء ابن الحاجب (٤) .

* والأفعال الخمسة المرفوعة بثبوت النون والمتصلة بضمير المتكلم المنصوب
تخضع لما يتبع في "إِنَّ" من التخفيف بحذف نون الرفع ، وهذا ما قال به
سيبويه (٤) ، وقد تدغم النونان أو ثبثان بغير إدغام ، وقد قرئ قول الله
تعالى: "أَنْحَاجُونِي" (٥) الأنعام على الثلاثة .

* والأفعال التي لحقت بها نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد لا يجري
فيها هذا التخفيف ، إلا ما ورد في بيت لا أعلم غيره هو:
تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَ * يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي (٤)
وضرورة الشعر تتسع لكثير من الشذوذ (٥) ، وقد يكون ذلك من باب
حلول ضمير الجر محل ضمير النصب .

* ومع "لَيْسَ" و"عَسَى" يتصل ضمير النصب ؛ كما قال: "عَلَيْهِ
رَجُلًا لَيْسِنِي" ، والأكثر: "عَسَانِي" ، وقد جاء "لَيْسِي" و"عَسَايَ" ،

(١) الرضي ، ٢ : ٢٣ ، خزنة الأدب ، ٥ : ٣٨٠ ، بغير نسبة .

(٢) ابن يعيش ، ٣ : ١٣٥ .

(٣) الهمع ، ١ : ٦٤ ، (النون غير مشددة) .

(٤) الرضي ، ٢ : ٢٢ ، قائله عمرو بن معديكرب ، الخزنة ، ٥ : ٣٧٣ .

(٥) الهمع ، ١ : ٦٤ .

وفُسِّرَ ذلكُ بأنهما محمولان على " غَيْرِي " و " لَعَلِّي " ، ونستطيع - بدلاً من ذلك - أن نقول بحلول ضمير الجرِّ محلَّ ضمير النصب لما فيهما من معنى الحرفية .
 * وقد يُكتَفَى من ضمير النصب " نِي " بالنون وحدها ؛ مكسورةً أو ساكنة ، وقد عَقَدَ سيبويه باباً لما " يُحَذَفُ من الأسماء من الياءات في الوقف ، وترْكُها في الوقف أَقْبَسُ وأكثر ، وذلك قولك : قَدْ أَسْقَانُ ، وَأَسْقِنُ ، وأنت تريد : أَسْقَانِي ، وَأَسْقِنِي ؛ لأنَّ : نِي أَسْمٌ . وقد قرأ أبو عمرو : " رَبِّي أَكْرَمُنْ " ﴿١٥﴾ الفجر ، و " رَبِّي أَهَانُنْ " ﴿١٦﴾ الفجر على الوقف " (١) .
 وقال الأعشى :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبِلَا * دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
 وَمِنْ شَانِي كَأَسْفِ وَجْهُهُ * إِذَا مَا أَنْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ (٢)

وفي القرآن الكريم كثير من الأفعال التي اتَّصَلَ بها ضمير النصب للمتكلم وقد حُذِفَت الياءُ منه وبقيَ الكسر ، وقد عَدَدْتُ من ذلك سبعين موضعاً ؛ منها ما جاء في رؤوس الآي ، ومنها ما ليس كذلك ، والقسم الأخير يقرب من ستة عشر موضعاً .

* وقد تَزَادَ بعد الياء هاءٌ في الوقف لِبَيَانِ حركة الياء ، ومثَّلَ سيبويه لذلك ب : إِنَّهُ ضَرَبَنِهٗ (٣) ، ولم أَجِدْ لذلكِ مثلاً في القرآن الكريم .

(١) سيبويه ٢ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وأبو عمرو بن العلاء نحوي بصري وأحد القراء السبعة .

(٢) ديوان الأعشى ، ٥١ ، ٥٢ ، تحقيق محمد حسين ، مطابع الأهرام ، ١٩٦٨ م .

(٣) سيبويه ٢ : ٢٧٩ ،

المصادر والمراجع

- * الإستراباذي ، الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج ٢ ، ط. شركة الصحافة ، إستانبول ، ١٣٠٥ هـ.
- * الأعشى ، الديوان ، تحقيق محمد محمد حسين ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- * البغدادي ، عبد القادر ، - خزنة الأدب ، ج ٤ ، ٥ ، بتحقيق عبد السلام هارون ، نشر الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٤ م ، ١٩٩٧ م.
- * أبو حيان الأندلسي : التذييل والتكميل ٢ ، بتحقيق حسن هندراوي ، ط. دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٨ م.
- * ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة ، ط. دار الكتب المصرية ، ١٩٤١ م.
- * سيبويه : الكتاب ، ج ١ ، ط. المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ.
- * السيوطي : همع الهوامع ، ج ١ ، ط. السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ. وبحقيق وشرح عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، ج ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤١٣ هـ. ١٩٩٢ م.
- وبتحقيق أحمد شمس الدين ، ج ١ ، ط. ١ ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، سنة ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨ م.
- * السيوطي ، شرح شواهد المعني ، ج ٢ ، نشرة أحمد ظافر كوجان ، ط. لجنة التراث العربي ، دمشق ، سنة ١٩٦٦ م.
- * ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ج ٣ ، ط. حيدرآباد ، ١٣٤٩ هـ.
- * الفراء ، معاني القرآن ، ج ١ ، ط. دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ م.
- * ابن مالك ، شرح التسهيل ١ ، بتحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ م.
- * ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٣ ، ط. المنيرية ، القاهرة ، بغير تاريخ .

* مجلة اللسان العربي ، ج ١ المجلد ١٨ ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ،
المغرب ، ١٩٨١ م.

* مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٢٢ ، سنة ١٩٦٧ م.

* Carl Brockelman : Prècis de Linguistique Sèmitique,
trad. par : Marçais & Cohen, Paris, 1910